ملخص ما جاء بندوة "أهمية تقنين أوضاع القطاع غير الرسمي في مصر"

نظم المركز المصري للدراسات الاقتصادية بالتعاون مع اتحاد الصناعات المصرية ندوة بعنوان "أهمية تقنين أوضاع القطاع غير الرسمي في مصر"، وذلك يوم الأحد الموافق ١١ مايو ٢٠١٤ بفندق الفورسيزونز، بالقاهرة.

تحدث في الندوة: السيد **هرناندو دي سوتو**، رئيس معهد الحرية والديمقراطية ILD، بيرو
وقامت بالتعقيب: الدكتورة **هبة حندوسة**، مؤسس شبكة مصر للتنمية المتكاملة ENID
وأدار الندوة: السيد **شريف الديواني**: المدير التنفيذي للمركز المصري للدراسات الاقتصادية

ويسعدنا بالإنابة عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية واتحاد الصناعات المصرية أن نوجز لسيادتكم أهم النقاط التي تطرقت إليها الندوة.

١- ينبغي عدم تصنيف القطاع غير الرسمي كقطاع فقير، فهو أغنى قطاعات الاقتصاد
يعيش ويعمل نحو ٤ من أصل ٧ مليار من سكان العالم في القطاع غير الرسمي. ويسعى كثير من مواطني مصر والبرازيل وتونس وغيرها من العاملين في القطاع غير الرسمي إلى الانتقال للعمل في أوروبا أو أمريكا الشمالية بحثا عن قوانين جيدة مواتية. وبمجرد عودتهم إلى بلدانهم يتجنبون الامتثال إلى القوانين لأنها سيئة. وفي مصر، يعمل نحو ٨,٢ مليون شخص بشكل غير رسمي، ٦٨% منهم يعملون في منشآت غير رسمية مقابل ٢٢% في منشآت رسمية، و١٠% يشتغلون بأنشطة البيع الجائل وما شابهها. وتشير التقديرات كذلك إلى أن ٩٢% من ممتلكات المواطنين المصريين العقارية يتم حيازتها بدون صكوك ملكية مسجلة، وتقدر قيمة استبدالها بنحو ٣٦٠ مليار دولار أمريكي.

٢- الاقتصاد غير الرسمي يشكل في الواقع نشاطا اقتصاديا ضخما، والتعامل معه على أنه مجرد أنشطة صغيرة سوف يعني المزيد من الفقر للعاملين فيه
ومن شأن تقنين أوضاع الممتلكات حل أزمة نقص الائتمان في مصر. فالمصريون لا يشعرون بوجود أزمة ائتمان لأنهم يعيشون فيها باستمرار، كما أن النظام المصرفي غير قادر على توفير الائتمان لغالبية المواطنين لعدم وجود أصول رسمية في الاقتصاد يمكن استخدامها كضمانات.

٣- رواد المشاريع غير الرسمية هم بالفعل أرباب أعمال ولكن بمسؤولية غير محدودة، ولا يمكنهم الحصول على ائتمان على الإطلاق أو يحصلون عليه بأسعار فائدة مرتفعة. وفي كل مرة يستثمرون فيها تتعرض مدخراتهم وأصولهم بالكامل للمخاطر؛ وهي مخاطرة بالغة وتكلفة باهظة.

٤- **نتائج تقنين أوضاع القطاع غير الرسمي في بيرو:** قام معهد **الحرية والديمقراطية** بتنفيذ برنامج تقنين أوضاع القطاع غير الرسمي في بيرو في عام ١٩٨٧. والآن أصبح اقتصاد بيرو الأسرع نموا على مستوى بلدان أمريكا اللاتينية، كما شهدت الطبقة المتوسطة نموا بمقدار أربعة أضعاف ومازالت آخذة في النمو.

٥- **لقد قامت الاقتصادات الحديثة جميعها بتطبيق برامج لتقنين أوضاع القطاع غير الرسمي في مرحلة ما في تاريخها.** فعلى سبيل المثال، بعد هزيمة اليابان في الحرب عام ١٩٤٦،استطاع وولف ليدجينسكي الأمريكي تقنين أوضاع الاقتصاد الياباني بأكمله. فقد تمكن من تنظيم السكان للحصول على معلومات تحدد من يمتلك ماذا من المزارعين. وفي غضون ست سنوات أصبح الاقتصاد الياباني كله رسميا. وشهد كل من الولايات المتحدة وسويسرا وفرنسا وألمانيا وفيتنام وكوريا الجنوبية تحولات مماثلة.

٦- وثمة **عشرة مبادئ يمكن الاسترشاد بها لتنفيذ برنامج تقنين أوضاع القطاع غير الرسمي على أكمل وجه**:

- إدراك أن تقنين أوضاع القطاع غير الرسمي يمثل عملية تحول ثورية تتجاوز مجرد إيجاد حل فني للترخيص والتسجيل، ولكنها تتعلق بالقيادة والإرادة السياسية.
- تغيير وجهة النظر السائدة حول ماهية القطاع غير الرسمي: فالأمر ليس له علاقة بالائتمان متناهي الصغر فحسب، ولكنه ينطوي على عمل ضخم.
- إدراك رغبة الفقراء في الانتقال من الأعمال الصغيرة إلى الأعمال الكبيرة ولكن تعوقهم في ذلك قوانين غير مواتية. لذا يجب أن يكون النظام القانوني الجديد أفضل من العُرف والقواعد التي يعمل في ظلها القطاع غير الرسمي حاليا.
- يعتقد الفقراء أنه من حقهم الشراء والبيع وهو ما يفعلونه حاليا، ولكن خارج الإطار القانوني. فالقوانين الحالية سيئة وينبغي تعديلها لتتحول من عقبات إلى عوامل مساعدة على أداء أنشطة الأعمال.
- تقنين أوضاع القطاع غير الرسمي لا يتعلق بحيازة الأراضي فحسب، ولكنه يرتبط أيضا بمعلومات تحدد من يمتلك ماذا وأين تقع تلك الممتلكات ومن يعيش عليها. فهذه المعلومات من شأنها زيادة كفاءة عمل الأسواق وتخفيض تكلفة المعاملات وخلق ثروات جديدة.
- إصلاح جميع القوانين واللوائح المنظمة للأعمال والملكية مع الأخذ في الاعتبار وجوب التجاوز عن جميع مخالفات القوانين السابقة.
- فتح قنوات تواصل مع الاقتصاد غير الرسمي، والاستماع إلى أصحاب الأصول غير الرسمية ومعرفة سبب عدم رغبتهم في تقنين أوضاعهم والاندماج في القطاع الرسمي، وذلك بغية تحديد الأمور التي يجب تغييرها لتحفيز هؤلاء على الانضمام طواعية للنظام القانوني الجديد.
- تحديد الجوانب التي يمكن أن تُظهر نجاحا سريعا والبدء بها كدليل على جدوى عملية الإصلاح، مع إقناع الكيانات غير الرسمية بأن الاندماج في النظام القانوني الجديد لن يجردهم مما يمتلكونه من أصول.
- التواصل بشكل جيد مع العاملين في القطاع غير الرسمي وشرح حوافز ومزايا التقنين في إطار النظام القانوني الجديد—ولكن بدون رفع سقف التوقعات بشكل مبالغ فيه—وبناء مصداقية برنامج تقنين أوضاع القطاع غير الرسمي.
- إنشاء مؤسسة جديدة تُناط بها بشكل واضح وحصري مسؤولية تحويل الكيانات غير الرسمية إلى النظام القانوني الجديد، وعدم ترك تنفيذ البرنامج للتكنوقراط.

وفي ختام الندوة، طُلب من المشاركين التصويت على سؤالين، ويتضمن الشكلان ١ و٢ فيما يلي نتائج هذا التصويت.

الشكل ١: هل يتعين إدراج الاقتصاد غير الرسمي في القطاع الرسمي؟

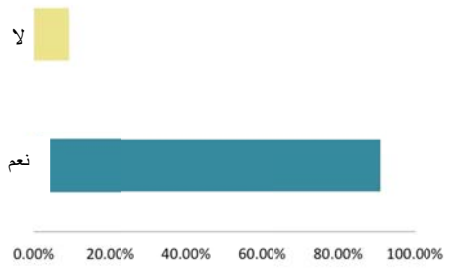

الشكل ٢: ما هي أهم المخاطر التي تواجه تنفيذ برنامج تقنين أوضاع القطاع غير الرسمي في مصر؟